بسم الله الرحمن الرحيم

إصلاح أنظمة التقاعد المدنية

مقاربة أولية

إعداد وزارة الاتصال

الرباط، في 10 أكتوبر 2014

أسئلة حول إصلاح التقاعد

1. ما هي أنظمة التقاعد؟ 3
2. حالة أنظمة التقاعد 4
3. ما هي منطلقات إصلاح نظام المعاشات المدنية؟ 5
4. لماذا هذا الإصلاح مستعجل؟ 6
5. أين تستثمر أموال التقاعد؟ 7
6. كيف سيتفاقم العجز المالي لنظام المعاشات المدنية؟ 8
7. الوضعية المالية لاحتياطيات نظام المعاشات المدنية 9
8. زمن محدود لإنجاز الإصلاح 10
9. ما السبب وراء أزمة نظام المعاشات المدنية؟ 12
10. أي تأخير في إنجاز الإصلاح يزيد من كلفته 13
11. لماذا لا يمكن تأخير الإصلاح؟ 15
12. كيف سيتم الإصلاح؟ 16
13. هل سيمس الإصلاح الحقوق المكتسبة؟ 17
14. ما هي محاور الإصلاح؟ 18
15. ما هو تأثير الإصلاح على موظف بحسب الأجرة؟ 19
16. ما هي التعويضات المحتملة في إطار الإصلاح حسب سنوات الانخراط؟ 22
17. هل ستكتفي الحكومة بإصلاح جزئي؟ 25
18. هل يمكن إصلاح نظام المعاشات المدنية دون المس بمساهمة المنخرط أو السن؟ 26
19. هل من الممكن جعل رفع سن التقاعد اختياريا؟ 27
20. هل يمكن لميزانية الدولة وحدها أن تتحمل كلفة الإصلاح؟ 28
21. هل ستقوم الحكومة بالإصلاح بطريقة انفرادية؟ 29
22. وماذا بعد؟ 30

لماذا الإصلاح؟

كيف سيتم الإصلاح؟

ما هي أنظمة التقاعد؟

- **الصندوق المغربي للتقاعد** (CMR)، يستفيد منه موظفو الدولة المدنيون – موظفو الجماعات المحلية – مستخدمو بعض المؤسسات العمومية؛
- **النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد** (RCAR)، يستفيد منه مستخدمو الجماعات المحلية غير المرسمين ومستخدمو مؤسسات عمومية؛
- **الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي** (CNSS)، ويستفيد منه أجراء القطاع الخاص؛
- **النظام المسير من طرف الصندوق المهني المغربي للتقاعد** (CIMR)، وهو تكميلي اختياري في القطاع الخاص.

حالة أنظمة التقاعد

- أنظمة التقاعد كلها متأزمة وفي حاجة إلى الإصلاح؛
- غير أن أزمة الصندوق المغربي للتقاعد أكثر حدة؛
- في حالة عدم الإصلاح سيصل العجز إلى ما مجموعه 135 مليار درهم في 2023 مما سيجعل الصندوق عاجزا عن أداء المعاشات.

ما هي منطلقات إصلاح نظام المعاشات المدنية؟

- الإصلاح مرحلة أولية وضرورية في أفق إصلاح شامل لأنظمة التقاعد ككل يحقق الإنصاف والعدالة؛
- ضمان أداء المعاشات وعدم الاضطرار إلى إيقافها نهائيا فى حالة عدم الشروع في الإصلاح فورا؛
- عدم المساس بالحقوق المكتسبة للمستفيدين الحاليين من المعاشات من متقاعدين أو ذوي الحقوق؛
- كما سيتم احتساب المعاشات للموظفين الحاليين كما يلي:

1- تحتسب مرحلة ما قبل الإصلاح على أساس التشريعات المعمول بها قبل الإصلاح؛

2- تحتسب مرحلة ما بعد الإصلاح على أساس التشريعات المعمول بها بعد الإصلاح.

لماذا هذا الإصلاح مستعجل؟

- رصيد الصندوق حاليا هو 81 مليار درهم وإلى غاية سنة 2013 كانت مداخيل الصندوق تغطي المصاريف؛
- ابتداءا من سنة 2014 أصبحت مداخيل نظام المعاشات المدنية لا تغطي نفقاته وبالتالي تم اللجوء إلى احتياطات هذا النظام؛
- سيتراكم العجز إلى **750 مليون درهم** في سنة 2014؛
- بعد ذلك سيتراكم العجز إلى **2,8 مليار درهم** في سنة 2015 ثم **6,76 مليار درهم** سنة 2016 ثم **14,4 مليار درهم** في 2017 ليصبح المجموع العام للعجز المتراكم **135 مليار درهم سنة 2023**؛
- بحسب تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول التقاعد لسنة 2013 فإن كل يوم يتأخر فيه الإصلاح يكلف **60 مليون درهما** أي **20 مليار درهم** سنويا من قيمة تفاقم الدين المتعلق بنظام المعاشات المدنية.

أين تستثمر أموال التقاعد؟

- يتم استثمار احتياطيات التقاعد وفق القانون والنصوص التنظيمية والتي تضع شروطا دقيقة وصارمة؛
- تبلغ الإحتياطات الحالية للصندوق المغربي للتقاعد 81 مليار درهم، 34 في المائة منها نتجت عن استثمارات وهي احتياطات مهددة بالنفاد الكامل في حالة عدم الإصلاح في أفق 2022، بسبب ارتفاع النفقات مقارنة مع المداخيل المحصلة من الاشتراكات؛
- خصصت الحكومة لنظام المعاشات المدنية المسير من قبل الصندوق المغربي للتقاعد 7,5 مليار درهم برسم سنة 2012 و 7,7 مليار درهم برسم سنة 2013 كمساهمة لضمان الاستفادة من المعاش و 8 مليار درهم برسم سنة 2014، وذلك باعتبار الدولة مشغلا؛
- ستعتمد إجراءات لتحسين حكامة أنظمة التقاعد.

كيف سيتفاقم العجز والحاجيات المالية للتقاعد؟

السنة	العجز المتراكم
2014	0,7 مليار درهم
2015	2,80 مليار درهم
2016	6,76 مليار درهم
2017	14,04 مليار درهم
2018	24,58 مليار درهم
2019	38,75 مليار درهم
2020	56,94 مليار درهم
2021	79,20 مليار درهم
2022	105,81 مليار درهم
2023	135 مليار درهم

الوضعية المالية لاحتياطيات نظام المعاشات المدنية

بدءا من سنة 2014 ستبدأ احتياطيات نظام المعاشات المدنية في التراجع لتبلغ 0 درهم بحلول سنة 2022 (1).

السنة	الاحتياطيات
2014	81 مليار درهم
2015	78,90 مليار درهم
2016	74,45 مليار درهم
2017	67,17 مليار درهم
2018	56,63 مليار درهم
2019	42,45 مليار درهم
2020	24,27 مليار درهم
2021	2,01 مليار درهم
2022	0 درهم

(1) المصدر: الصندوق المغربي للتقاعد-أكتوبر 2014

زمن محدود لإنجاز الإصلاح

- لم يتبق إلا 3 سنوات (2015-2017) لإنجاز الإصلاح قبل أن يتم اللجوء قانونيا إلى رفع معدلات الاقتطاع بطريقة قسرية وتلقائية تطبيقا للمرسوم الذي يشتغل به الصندوق المغربي للتقاعد؛
- بحلول سنة 2018 ستصبح احتياطيات هذا النظام غير قادرة على تغطية سوى سنتين من المعاشات، وهو الشرط الذي وضعته المادة 7 من المرسوم الصادر في نونبر 1996 وطبقا لمقتضيات المادة 13 من القانون رقم 95-43 الصادر في غشت 1996، المتعلقين بتنظيم الصندوق المغربي للتقاعد، من أجل فرض رفع معدلات الاقتطاع.

عدد السنوات الممكن تغطيتها من احتياطيات النظام

السنة	عدد السنوات الممكن تغطيتها من احتياطيات النظام لمجموع المتقاعدين
2014	4,5 سنة
2015	3,9 سنة
2016	3,3 سنة
2017	2,6 سنة
2018	2 سنة (1)
2019	1,3 سنة
2020	0,7 سنة
2021	0,05 سنة
2022	0 سنة ⬅
2023	0 سنة ⬅

(1) في حالة بلوغ هذا العدد، لن يتمكن النظام من تجاوز سنتين ويصبح لزاما عليه من الناحية القانونية الرفع من معدل الاقتطاع.

ما السبب وراء أزمة نظام المعاشات المدنية؟

- السبب هو طريقة احتساب التقاعد حيث يتم ذلك بضرب عدد سنوات الخدمة في نسبة 2,5% من آخر أجر محصل عليه، بنسبة تصل % 100 في حالة احتساب الامتيازات الضريبية، حيث يتجاوز المعاش المستحق آخر أجر محصل؛
- في البداية كان هذا ممكنا لأنه في السابق كان هناك 12 منخرطا مقابل متقاعد واحد أما الآن فهناك 3 منخرطين مقابل متقاعد واحد، مما يجعل تطبيق هذه الطريقة غير ممكنا لأن المداخيل لم تعد تغطي النفقات؛
- انتقلت نفقات التقاعد من **435 مليون درهم** سنة 1986 إلى **14 مليار درهم** سنة 2013 لفائدة **280 ألف متقاعد** حيث تضاعفت ب34 مرة بين سنتي 1986 و2013؛
- في الوضعية الحالية:

مقابل كل درهم مقتطع من الأجر، يستفيد المنخرط من درهمين في المعاش.

أي تأخير في إنجاز الإصلاح يزيد من كلفته؟

- كان من المفروض أن يتم الإصلاح بعد أداء الدولة لمتأخراتها والمتمثلة في 11 مليار درهم انطلاقا من سنة 2004 بناء على اتفاق موقع عليه بعد توافق بين الوزير الأول الأسبق السيد ادريس جطو والنقابات، وذلك في إطار اللجنة الوطنية المكلفة بإصلاح التقاعد التي تشارك فيها النقابات، لكن تأخرت المعالجة طيلة 10 سنوات مما أدى إلى تفاقم الأزمة؛
- في سنة 2006، كان ممكنا الاكتفاء برفع سن التقاعد بسنوات أقل من المقترح حاليا ورفع المساهمة بأقل من المقترح حاليا من أجل إنجاز الإصلاح؛
- إن إنجاز الإصلاح قبل خمس سنوات كان من الممكن أن يوفر 85 مليار درهم.

هل يمكن تأخير الإصلاح؟

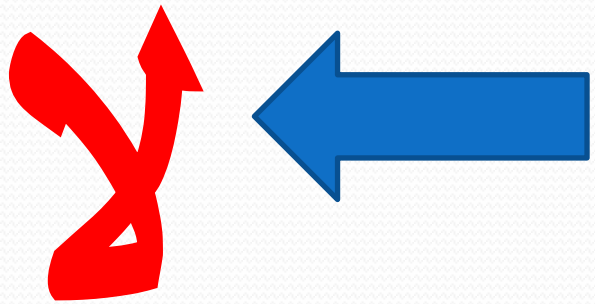

لماذا لا يمكن تأخير الإصلاح؟

- الإصلاح واجب وطني وتقوم به الحكومة لفائدة الموظفين ولمصلحة الاقتصاد الوطني؛
- إذا لم يتم الإصلاح، سيتوقف صرف المعاشات لفئة تهم حوالي 400 ألف مستفيد بحلول سنة 2021؛
- كان من الممكن أن تؤجل الحكومة الإصلاح إلى ما بعد 2016، لأنها ستتضرر ماديا وانتخابيا، لكن الوطن سيتضرر أكثر بسبب التأجيل ولهذا قررت الحكومة تحمل مسؤوليتها في إنجازه وعدم تأخيره؛
- في سنة 2016 سيكون الإصلاح أعلى كلفة وأكثر صعوبة مما يجعل هذه مقاربة غير مسؤولة؛
- إن عدم إنجاز هذا الإصلاح سيؤدي إلى الاضطرار إلى معالجة أزمة الصناديق الأربعة دفعة واحدة وهو ما سيكلف أكثر ويجعل الإصلاح أكثر تعقيدا.

كيف سيتم الإصلاح؟

- بطريقة تدريجية وتضامنية وتشاركية؛
- الإصلاح إجراء مؤلم ومكلف ولكن لا مفر منه؛
- هذا الإصلاح يمكن تحمله اليوم وسيصعب ذلك غدا.

هل سيمس الإصلاح الحقوق المكتسبة؟

- سيحافظ الإصلاح على الحقوق المكتسبة قبل تاريخ تنفيذ الإصلاح، وستحتسب تلك المرحلة على أساس 2,5% لكل سنة؛

- الإصلاح يمس بشكل كلي الأشخاص الذين سيلجون الوظيفة بعد تاريخ تنفيذ الإصلاح وكذا السنوات المتبقية للموظفين الحاليين؛

- الإصلاح لن يمس المستفيدين الحاليين من متقاعدين وذوي حقوق، حيث سيستمرون في تلقي معاشاتهم دون أي تغيير.

ما هي محاور الإصلاح؟

- لا بد من الرفع تدريجيا من سن الإحالة على التقاعد؛
- لا بد من مراجعة قاعدة سنوات احتساب المعاش؛
- لا بد من تقليص النسبة السنوية لاحتساب المعاش؛
- لا بد من رفع المساهمة بطريقة تضامنية.

ما هو تأثير الإصلاح على موظف يتقاضى حاليا 3000 درهم؟

- بالنسبة لموظف يبلغ من العمر 55 سنة متم 2014 (مع 35 سنة من الخدمة) ويتقاضى 3000 درهم شهريا، يعطي الجدول التالي مقارنة بين معاشه قبل وبعد الإصلاح:

	آخر راتب قبل التقاعد	المعاش عند التقاعد
الوضعية الحالية (سن التقاعد = 60)	3565 درهم	3119 درهم
بعد الاصلاح المقترح (سن التقاعد = 64)	4236 درهم	3423 درهم

ما هو تأثير الإصلاح على موظف يتقاضى حاليا 7000 درهم؟

بالنسبة لموظف يبلغ من العمر 55 سنة متم 2014 (مع 35 سنة من الخدمة) ويتقاضى 7000 درهم شهريا، يعطي الجدول التالي مقارنة بين معاشه قبل وبعد الإصلاح:

	آخر راتب قبل التقاعد	المعاش عند التقاعد
الوضعية الحالية (سن التقاعد = 60)	8319 درهم	7279 درهم
بعد الاصلاح المقترح (سن التقاعد = 64)	9886 درهم	7987 درهم

ما هو تأثير الإصلاح على موظف يتقاضى حاليا 15.000 درهم؟

بالنسبة لموظف يبلغ من العمر 55 سنة متم 2014 (مع 35 سنة من الخدمة) ويتقاضى 15.000 درهم شهريا، يعطي الجدول التالي مقارنة بين معاشه قبل وبعد الإصلاح:

	آخر راتب قبل التقاعد	المعاش عند التقاعد
الوضعية الحالية (سن التقاعد=60)	17.826 درهم	15.598 درهم
بعد الاصلاح المقترح (سن التقاعد = 64)	21.185 درهم	17.114 درهم

ما هي التعويضات المحتملة في إطار الإصلاح بحسب سنوات الانخراط؟

سيضع الصندوق المغربي للتقاعد نظاما معلومياتيا لتمكين الموظفين الحاليين من معرفة أثر الإصلاح على القيمة المالية لتقاعدهم.

معدلات التعويض بالنسبة لموظف راكم إلى حدود الإصلاح عشر سنوات من الانخراط

السن حين تنفيذ الإصلاح	الأجر الشهري الحالي (بالدرهم)	نسبة التعويض الحالي (بالدرهم)	نسبة التعويض في اطار الإصلاح (بالدرهم)
35 سنة (عشر سنوات من الانخراط)	3000	7 889	8 310
	7000	18 408	19 390
	15000	39 446	41 551

معدلات التعويض بالنسبة لموظف راكم إلى حدود الإصلاح عشرين سنة من الانخراط

السن حين تنفيذ الإصلاح	الأجر الشهري الحالي (بالدرهم)	نسبة التعويض الحالي (بالدرهم)	نسبة التعويض في اطار الإصلاح (بالدرهم)
45 سنة (عشرين سنة من الانخراط)	3000	5 080	5 666
	7000	11 854	13 220
	15000	25 401	28 329

هل ستكتفي الحكومة بإصلاح جزئي؟

- المسار المقترح هو إصلاح شامل يتم البدء فيه بإصلاح نظام المعاشات المدنية؛

- سيمكن هذا الإصلاح من تأجيل تاريخ بروز العجز بثماني سنوات إضافية ابتداء من سنة 2022، مما سيسمح ببلورة إصلاح شامل وملائم لأنظمة التقاعد كلها؛

- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي يشمل أزيد من 2 ملايين و700 ألف منخرط سيسجل هو الآخر أول عجز مالي له سنة 2021 ونفاذ الاحتياطات في سنة 2030؛

هل يمكن إصلاح نظام المعاشات المدنية دون المس بمساهمة المنخرط أو السن؟

- من غير الممكن اعتماد الإصلاح دون مراجعة العناصر الثلاث وهي السن والمساهمات وقيمة المعاش:

⟵ الإصلاح دون المس بسن التقاعد والمعاش، سيحتم رفع المساهمات إلى **50%**؛

⟵ الإصلاح دون المس بالمعاش والمساهمة سيحتم رفع سن التقاعد إلى **77 سنة**؛

⟵ الإصلاح دون مراجعة السن والمساهمة سيتم معه تخفيض المعاش بـ**50%**.

هل من الممكن جعل رفع سن التقاعد اختياريا؟

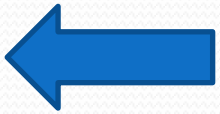

- رفع سن التقاعد اختياريا سيجعل فئة من الموظفين تؤدي لفائدة الصندوق المغربي للتقاعد أكثر من الفئة الأخرى؛
- لا يمكن أن يتمتع كل المتقاعدين في المستقبل بنفس الحقوق في غياب عدم المساهمة بنفس الواجبات؛
- إن نظام التقاعد النسبي المبكر سيبقى متاحا وفق الإصلاح، كما أن صعوبات العمل معترف بها من قبل القانون.

هل يمكن لميزانية الدولة وحدها أن تتحمل كلفة الإصلاح؟

- هذا الاحتمال سيفرض في المستقبل جعل نسبة كبيرة من ميزانية الدولة تخصص لميزانية التقاعد وهذا غير ممكن؛
- تحمل الدولة لمجموع الكلفة سيؤدي إلى تقليص ميزانيات الصحة والتعليم، وتقليص الاستثمار العمومي المنتج لفرص الشغل؛
- ستتحمل ميزانية الدولة أصلا نسبة معتبرة من كلفة الإصلاح والمقدرة ب 4 مليار درهم سنويا بدءا من سنة 2016 كزيادة في نسبة مساهمتها والتي تعادل أزيد من نصف المساهمة الحالية؛
- مع الإصلاح ستتحمل الدولة أيضا كلفة الاستمرار في أداء الأجور للسنوات الإضافية؛
- للإشارة فقط فإن ميزانية بناء وإطلاق مستشفى جامعي تقدر بـ1 مليار درهم؛

هل ستقوم الحكومة بالإصلاح بطريقة انفرادية؟

- اعتمدت الحكومة مقاربة تشاركية حيث عقدت اللجنة الوطنية المكلفة بإصلاح أنظمة التقاعد، اجتماعا في 31 يناير 2013، وهي التي لم تجتمع منذ سنة 2007؛
- كما دعا السيد رئيس الحكومة المركزيات النقابية الأكثر تمثيلا لاجتماع للتشاور معها حول موضوع الإصلاح في نهاية 2013؛
- افتحص المجلس الأعلى للحسابات مجموع أنظمة التقاعد ودعا إلى ضرورة الإسراع بإصلاحها في إطار تقرير مفصل نشر في يوليوز 2013؛
- كما قامت الحكومة بإحالة مشروع الإصلاح على المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.
- تظل الحكومة منفتحة على كل الاقتراحات الجادة والواقعية والمسؤولة؛
- العمل على توسيع التغطية الاجتماعية لتشمل عموم الفئات الاجتماعية.

وماذا بعد؟

- الصياغة النهائية للإصلاح سيتم اعتمادها في إطار الحكومة وستعرض على البرلمان للمصادقة قبل البدء في تطبيقها.